

نائب برلماني يقترح تعديل قانون 73 لمنع فصل الموظف من أول تحليل مخدرات ويحذر من قطع أرزاق الأسر



الاثنين 3 أغسطس 2026 11:00 م

كشف النائب عاطف المغاوري عضو اللجنة التشريعية بمجلس النواب إحالة مقترحه لتعديل القانون رقم 73 لسنة 2021 إلى لجنة مشتركة من القوى العاملة والشؤون الدستورية والتشريعية بما يسمح بعدم فصل الموظف من أول تحليل إيجابي ومنحه فرصة ثانية

ويفتح تحرك المغاوري ملف قانون طالما قدمته السلطة باعتباره أداة لمواجهة المخدرات داخل الجهاز الإداري بينما تكشف آثاره الاجتماعية عن عقوبة تمتد من الموظف إلى أسرته وتحرّمها فجأة من مورد دخل قد يمثل وسيلتها الوحيدة للحياة

الفصل يسبق فرصة العلاج

وفي المقابل يرى المغاوري أن القانون الحالي انحرف في التطبيق عن الغرض الذي صدر من أجله مؤكدا أن مكافحة التعاطي لا ينبغي أن تتحول إلى قطع لأرزاق أسر كاملة لم ترتكب مخالفة ولم تكن طرفا في سلوك الموظف

ومن ناحية أخرى يقترح التعديل ألا يترتب الفصل على أول نتيجة إيجابية بل يتلقى الموظف إنذارا وتمنح له مهلة كافية قبل إجراء تحليل جديد بحيث يصبح إنهاء الخدمة مرتبطا بثبوت التعاطي للمرة الثانية وليس بمجرد المخالفة الأولى

وبالتالي ينقل الاقتراح فلسفة التعامل مع الموظف من العقاب الفوري إلى منحه فرصة للتوقف عن التعاطي أو العلاج وهو تحول يضع إعادة التأهيل قبل الإقصاء النهائي ويقلل الآثار الاقتصادية المباشرة التي يتحملها أفراد أسرته

كما أن القانون رقم 73 لسنة 2021 جعل ثبوت النتيجة الإيجابية النهائية سببا لإنهاء خدمة العامل الخاضع لأحكامه وهو ما يشمل قطاعات واسعة من العاملين بالجهاز الإداري والهيئات العامة والجهات التي حددها التشريع

وفي السياق نفسه اعتبر المحامي أحمد محمد جمعة في قراءة قانونية منشورة عقب صدور التشريع أن القانون ربط الاستمرار في الوظائف العامة بثبوت عدم تعاطي المخدرات وأقر إنهاء خدمة الموظف عند ثبوت إيجابية العينة النهائية

غير أن الأزمة لا تتوقف عند خسارة الوظيفة لأن المغاوري يشير إلى أن الموظف المفصول قد ينتظر حتى بلوغ سن 60 عاما للحصول على مستحققاته التأمينية وفق حالته القانونية بما يترك الأسرة أمام سنوات شديدة القسوة

وفوق ذلك يحذر المغاوري من أن تسجيل سبب إنهاء الخدمة بصورة واضحة قد يتحول إلى وصمة تلاحق العامل بعد خروجه من الوظيفة العامة وتعرقل حصوله على فرصة عمل جديدة في القطاع الخاص رغم حاجته الملحة للدخل

ولهذا فإن العقوبة في صورتها الحالية تتجاوز الردع الوظيفي إلى حصار اقتصادي واجتماعي طويل المدى خصوصا في الأسر التي يعتمد دخلها على شخص واحد ولا تمتلك مدخرات تكفي لمواجهة توقف الراتب بصورة مفاجئة

ومن ثم يطرح التعديل سؤالا جوهريا حول التناسب بين المخالفة والعقوبة فإذا كان الهدف الحقيقي هو وقف التعاطي فإن منح فرصة للعلاج والمتابعة قد يكون أكثر فاعلية اجتماعيا من طرد الموظف وترك أسرته تواجه الفقر

وبالقدر نفسه لا يعني الاعتراض على الفصل الفوري التساهل مع تعاطي المخدرات داخل مواقع العمل الحساسة لأن حماية المواطنين وسلامة المرافق تظل ضرورة لكن تحقيقها لا يلغي الحاجة إلى ضمانات عادلة وإجراءات تحقق دقيقة قبل تدمير المسار المهني للعامل

التحليل تحت الاختبار

وعلى صعيد آخر أثار المغاوري إشكالية الإجراءات المرتبطة بسحب العينات وحفظها والمدة اللازمة لفحصها مشيراً إلى احتمالات تتعلق بالدقة وعامل الزمن وسلامة العينة وهي نقاط تجعل سلامة الإجراءات نفسها جزءاً أساسياً من النقاش التشريعي الجديد

وفي هذا الإطار أكد الطبيب عبدالرحمن حماد المدير السابق لوحدة الإدمان بمستشفى العباسية أن بعض الأدوية المستخدمة لعلاج البرد والحساسية والاكئاب والضغط والسكر قد تسبب نتائج أولية إيجابية تستدعي التدقيق قبل اعتبار صاحب العينة متعاطياً

إضافة إلى ذلك نصح حماد من يتناول أدوية يمكن أن تتداخل مع التحليل بإبلاغ الجهة المختصة وتقديم الوصفة الطبية بما يساعد على تفسير النتيجة وتجنب الخلط بين استخدام دواء لأغراض علاجية وبين تعاطي مادة مخدرة

ومع ذلك أكدت هيئة الدواء المصرية في يونيو 2026 أن الجهات الحكومية المعنية تستخدم فحوصاً تأكيدية وأجهزة قادرة على التفرقة بين تعاطي المواد المخدرة وتناول أدوية أخرى بما يبرز ضرورة التمييز بين الفحص الأولي والنتيجة النهائية

وبناء على ذلك يصبح الخلاف أكثر ارتباطاً بضمانات سلسلة الفحص كاملة وليس بمجرد إمكانية وجود دواء في جسم الموظف إذ ينبغي التأكد من سلامة جمع العينة ونقلها وحفظها وإجراء الاختبار التأكيدي قبل اتخاذ قرار لا رجعة فيه

كذلك يثير اعتبار الامتناع عن التحليل سبباً موجباً للفصل اعتراض المغاوري الذي يرى أن هذه القاعدة تضع الموظف أمام نتيجة بالغة القسوة دون مساحة كافية لفحص أسباب الامتناع أو الظروف التي أحاطت بإجراءات أخذ العينة

وعليه فإن أي تعديل جاد يحتاج إلى بناء مسار واضح للتظلم وإعادة الفحص وحفظ العينات وتوثيق مراحل انتقالها وإتاحة النتيجة التأكيدية للموظف قبل إنهاء خدمته بما يجعل العقوبة قائمة على يقين إجرائي وليس مجرد افتراض

وفي الوقت ذاته لا تزال القضية محل نزاع دستوري إذ حجت هيئة مفوضي المحكمة الدستورية العليا في 14 يونيو 2026 طعناً على القانون لإعداد تقرير بالرأي القانوني تمهيداً لعرض النزاع أمام دائرة الموضوع

حقوق الأسرة في المواجهة

ومن زاوية حقوقية قدمت المحامية عزيزة الطويل عضو هيئة الدفاع في الطعن الدستوري مذكرات وحواظ مستندات بشأن أوجه الاعتراض على القانون مستندة إلى أحكام وتجارب قضائية تتعلق بالفصل نتيجة تعاطي المخدرات وضمانات العامل

علاوة على ذلك يكشف انتقال الملف إلى المحكمة الدستورية بالتزامن مع تحرك برلماني لتعديله أن الاعتراض لم يعد مجرد شكوى فردية من موظفين مفصولين بل أصبح نقاشاً قانونياً حول حدود العقوبة وتناسبها والضمانات المصاحبة لها

ومن جهة أخرى يبدو موقف المغاوري أكثر حدة عندما يربط الفصل بمصير الأبناء والزوجات معتبراً أن خسارة الراتب وتأخر استحقاقات الحماية التأمينية قد يدفعان الأسرة إلى تحمل عقوبة اجتماعية لم ينص عليها القانون صراحة لكنها تتحقق فعلياً

إلى جانب ذلك فإن فصل العامل لا يضمن وحده إنهاء مشكلة التعاطي فقد يفقد الشخص الوظيفة والتأمين والاستقرار العائلي بينما يبقى دون علاج وهو ما يحول إجراء يفترض أنه لمواجهة المخدرات إلى مدخل لمشكلات اجتماعية أشد تعقيداً

في المقابل يحتاج التعديل المقترح إلى استثناء واضح للوظائف التي يمكن أن يؤدي التعاطي فيها إلى خطر فوري على حياة الآخرين بحيث لا تتحول فرصة الإنذار الثانية إلى تهديد للسلامة في أعمال القيادة أو التشغيل أو المواقع شديدة الحساسية

وبهذا المعنى يمكن الجمع بين حماية المرفق وحق العامل عبر وقف الموظف مؤقتاً عن الأعمال الخطرة وإحالاته إلى تقييم طبي وعلاجي ثم إعادة الاختبار بدلا من القفز مباشرة من نتيجة التحليل إلى الفصل النهائي دون مرحلة إصلاح

وأخيراً يضع مقترح المغاوري البرلمان أمام اختبار يتجاوز تعديل مادة قانونية إذ يتعلق بالسؤال عن وظيفة التشريع نفسه وهل تستهدف الدولة علاج الظواهر الخطرة وتقليل آثارها أم تكتفي بعقوبة سريعة تنقل تكلفة الخطأ إلى أسرة بأكملها

وفي المحصلة فإن إحالة تعديل القانون رقم 73 لسنة 2021 إلى اللجان المختصة تفتح الباب أمام مراجعة تشريع شديد التأثير بعدما كشفت سنوات تطبيقه أن مكافحة المخدرات لا ينبغي أن تعني معاقبة الأبناء والزوجات وقطع مصدر رزق الأسرة دون فرصة ثانية